CD/PV.1211

# مؤتمر نزع السلاح

1 March 2011

Arabic

**المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وأحد عشر بعد الألف**

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥

*الرئيس:* السيد بيدرو **أويارثي** ..... (شيلي)

(A) GE.11-61896 221211 291211

الرجاء إعادة الاستعمال

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢١١ لمؤتمر نزع السلاح. وفي بداية الجلسة العامة لهذا اليوم، أود أن أرحب بحرارة شديدة من هذا المجلس بضيفنا اليوم، وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي، سعادة السيد سيرجي لافروف.

إن وجودكم اليوم في هذا المؤتمر، سيدي الوزير، يدل على الأهمية التي يوليها بلدكم لأعمال المؤتمر والجهود المتعددة الأطراف والجهود الثنائية التي تبذل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. والكلمة لكم الآن.

**السيد لافروف** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن هذه هي المرة الثانية التي أتيحت لي فيها فرصة التحدث أمام مؤتمر نزع السلاح على مدى السنتين الماضيتين. وأعتقد أنها ممارسة مفيدة وآمل أن يكون لديكم نفس الشعور.

إن المؤتمر محفل فريد من نوعه من حيث عضويته وحجم المهام التي يضطلع بها على السواء. ولا شك أن ما يجمع كل الحاضرين اليوم في هذه القاعة هو إدراكنا بأنه ليس هناك بديل للجهود الجماعية الواجب بذلها للبحث عن حلول للتهديدات والتحديات العالمية التي تواجهنا. ويقتضي ذلك وضع جدول أعمال إيجابي موحد يمكننا من تحقيق توازن ثابت بين المصالح على أساس الشواغل المشروعة لكل دولة. ونحن مقتنعون بأن هذا هو المفتاح لتوطيد السلام والأمن.

وأود أن أشير إلى أن فهم هذه الحقيقة قد آتى ثماره: ففي إطار المناقشات التي دارت بشأن قضايا الأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية، يلاحظ تناقص المواجهة والشك والتميز وزيادة السعي للتعاون من أجل بناء الثقة المتبادلة. وتوجد أيضاً اتجاهات سليمة في مجال نزع السلاح والحد من التسلح. ومن أهم الإنجازات التي شهدناها في الآونة الأخيرة، بدء نفاذ المعاهدة الروسية الأميركية بشأن التدابير اللازمة لزيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وعقد مؤتمر استعراض تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنجاح في عام ٢٠١٠.

وإن معاهدة ستارت الجديدة هي المساهمة التي تقدمها روسيا والولايات المتحدة لتوطيد الأمن العالمي ونظام عدم الانتشار من أجل المضي قدماً بعملية نزع السلاح النووي وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستكون التخفيضات المنصوص عليها في معاهدة ستارت تخفيضات لا رجوع فيها وقابلة للتحقق وشفافة. ونظراً لما تنطوي عليه المعاهدة من مبادئ المساواة والتكافؤ والأمن المتساوي غير القابل للتجزئة، فإنها تصبح نوعاً من المعيار الذهبي لتحقيق اتفاق بشأن البعد العسكري والسياسي للعلاقات الدولية.

ويتساءل الكثير عن الخطوة المقبلة. وأعتقد، بادئ ذي بدء، أننا بحاجة إلى تقييم فعالية هذه المعاهدة الجديدة كما نفذت على الصعيد العملي وقابليتها للاستمرار. ومن شأن

إعمال التدابير الواردة فيها على النحو الكامل أنه يقودنا إلى مرحلة يتحتم فيها علينا مراعاة جميع جوانب الجهود المبذولة لضمان الاستقرار الاستراتيجي. وهذا يعني أن إحراز قدر أكبر من التقدم في مجال نزع السلاح النووي سيكون مرهوناً بتسوية مجموعة كاملة من المسائل المحددة. وسوف أحاول أن أبين لكم رأينا حول هذا الموضوع.

وغني عن البيان أن موسكو وواشنطن ما زالتا تحتفظان بأكبر الترسانات النووية. ولكننا لا نعيش في فراغ. وسيكون معنى التخفيضات الكمية لمختلف عناصر الترسانات النووية الروسية والأمريكية هو زيادة أعداد الناقلات أكثر فأكثر. وفي المحصلة النهائية، ستعتمد قدرة الردع الحقيقية على عدد الناقلات وخصائصها الفنية وجدواها وعلى عدد من العوامل الأخرى.

وضرورة مشاركة جميع الدول النووية دون استثناء في عملية الحد من ترساناتها أو تقليصها أمر متزايد الإلحاح. فقد أصبح فهم هذه الحقيقة جزءاً من النقاش السياسي والاجتماعي الواسع النطاق.

وأشير هنا إلى الأفكار التي طرحت في مبادرة الصفر العالمية ومحفلي لكسمبرغ وميونيخ وفي عدد بسيط من المنظمات غير الحكومية التي تتخصص في موضوع الأمن العالمي. وتتضمن مقترحاتها الكثير من الأفكار المعقولة والبناءة. ونحن عازمون على مواصلة التفاعل بإيجابية مع هذه المنظمات من أجل الحصول على مساهمات فكرية للمفاوضات الحكومية الدولية.

وفي معرض اتصالاتنا، عرضنا بالتفصيل الموقف الروسي بشأن آفاق عملية نزع السلاح النووي. ويؤكد هذا الموقف على مبدأ رئيسي مفاده أن الأمن كل لا يتجزأ. ونحن نصر على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار التأثيرات السلبية على الاستقرار الاستراتيجي مثل خطط نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وصنع الأسلحة الهجومية الاستراتيجية غير النووية ونشر نظام الصواريخ الباليستية العالمية من جانب واحد. ولا يمكننا أيضاً تجاهل الاختلالات الكبيرة في حيازة الأسلحة التقليدية لا سيما في ظل حالات الصراع الخطيرة المستمرة في أجزاء كثيرة من العالم. وبالتالي، فإنه من غير الممكن الحديث عن مبادرة "الصفر العالمي" في حين نغض الطرف عن كل هذه العوامل والترابط القائم فيما بينها. وإلى جانب ذلك، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هذه العوامل وترابطها الوثيق في المناقشات الدائرة حول احتمالات خفض الأسلحة النووية التكتيكية. ويجب أن تكون الخطوة الأولى لحل هذه المشكلة، في جميع الأحوال، نقل الأسلحة النووية التكتيكية إلى أراضي الدول التي تملكها والقضاء على البنية التحتية اللازمة لنشرها في الخارج. وبالتالي، فإن هذه المجموعة الكاملة من المشاكل معقدة نوعاً ما وتتطلب، من جميع الدول، اتباع نهج متكامل ودقيق.

وفي الوقت نفسه، يتضمن جدول أعمال نزع السلاح عدداً من المسائل ذات الأولوية التي يتعين علينا ويمكننا تسويتها على الفور. وأبرز هذه المسائل سرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو مرة أخرى جميع الدول التي لم توقع وتصدق

بعد على هذه المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك. ولا شك أن الوقف الاختياري من جانب واحد للتجارب النووية مفيد ولكنه لا يمكن أن يحل محل الالتزام الوارد في القانون الدولي باحترام هذا الواجب بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأمن العالمي.

والأولوية الأخرى هي الجهود التي يجب أن يبذلها الجميع ليتم بحسن نية تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي في أيار/مايو ٢٠١٠. وتحتوي هذه الوثيقة على جدول أعمال مجرّب جيداً ومتوازن للعمل المشترك في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وإنه من الأهمية بمكان أن تعلن الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن تمسكها بتعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق وبالطابع العالمي للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. وستواصل روسيا باستمرار تنفيذ كل هذه الاتفاقات.

وفيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإننا مقتنعون بأن النُّهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، تتيح أفضل طريقة لتطبيق المبدأ الأساسي للصلة القائمة بين الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي صلة لا تنفصم. وأعتقد أنه من الواضح للغاية أنه لا يمكن توسيع إمكانية الحصول على الطاقة النووية السلمية، إلا إذا كان هناك امتثال صارم لأعلى معايير عدم الانتشار. ومهمتنا المشتركة هي منع انتشار التكنولوجيات الحساسة في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه ضمان تمكن الأطراف الصادقة في المعاهدة من إعمال حقها المشروع في تطوير الطاقة النووية. وكما تعلمون، فهذا هو السياق الذي أطلقت فيه روسيا مبادراتها لإنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم في بلدنا وإنشاء مخزون أمني من اليورانيوم المنخفض التخصيب تحت إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما كان لمؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي الذي عقد في العام الماضي أن يكلل أعماله بنجاح ما لم يكن قد تم التوصل إلى اتفاق على الخطوات المحددة لتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. ونحن ندعو إلى اتخاذ خطوات فورية للتحضير لمؤتمر دولي مقرر عقده عام ٢٠١٢ حول الموضوع، بما في ذلك تعيين منسق لعملية التحضير. وقد جعلت الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط هذه المهمة ملحة للغاية.

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي تحققت في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، فلم يتسن بعد التغلب تماماً على حالة الجمود الموروثة عن الماضي وهذا ما رأيناه هنا في مؤتمر جنيف. وأنا أتكلم عن حقيقة مفادها أن الاتفاق على برنامج العمل الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٩ لم يؤد بعد إلى بدء مفاوضات موضوعية.

ونحن نأسف لذلك لأن القدرات الفريدة التي يتميز بها المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف لصياغة الاتفاقات الدولية الرئيسية، لا تزال مجمدة.

واضطلع الاتحاد الروسي بدور نشط في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بناء على مبادرة من الأمين العام في نيويورك في أيلول/سبتمبر من العام الماضي لبحث سبل كسر الجمود في المؤتمر ونظام نزع السلاح متعدد الأطراف ككل. وتواصلت المناقشة في بداية العام هنا في جنيف ومن المقرر أن تستمر.

وقد أثيرت أفكار كثيرة بما في ذلك بعض الأفكار الراديكالية جداً مثل مراجعة قاعدة توافق الآراء في أعمال المؤتمر أو بدء إجراء المفاوضات حول البنود المدرجة على جدول أعماله في محافل أخرى. ولا يمكننا أن نؤيد هذه المقترحات.

وقاعدة توافق الآراء هي المبدأ الأساسي لآلية نزع السلاح. وأي نهج آخر هو بكل بساطة غير مقبول في مجال الأمن، حيث إن لكل دولة مصالحها المشروعة الخاصة. ولا يمكن تجاهل هذه المصالح. بل إننا نحتاج على عكس ذلك إلى مواصلة السعي بصبر لإيجاد حلول مقبولة للجميع. وهذا يعني في جملة أمور أخرى، الامتناع عن إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء أو محاولة تحويلها إلى حق النقض. وعلى كل، ورغم تعقد الأمور، فلا بد لنا من التوصل إلى حل وسط وعدم البحث عن مخرج سهل بإطلاق عمليات تفاوض موازية خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح، وإلا سينحل نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف بأكمله، ونحن مقتنعون بذلك.

وما قلته ينطبق تماماً على مشكلة بدء المفاوضات بشأن معاهدة عالمية وعادلة وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ومن الشروط الأساسية لإنجاح هذه المفاوضات عقدها هنا في المؤتمر وليس خارجه. وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نضمن مشاركة جميع الجهات الرئيسية الفاعلة.

وأولوية روسيا المطلقة في مؤتمر نزع السلاح هي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي غضون شهر ونصف، ستحتفل البشرية بالذكرى الخمسين على الإنجاز الذي حققه يوري غاغارين والذي سيعد إلى الأبد واحداً من أعظم إنجازات الحضارة.

وهذا ما يزيد اليوم من أهمية وضع نهج مسؤول وحمائي لاستخدام الفضاء الخارجي. وتوجه إلينا أحياناً أسئلة مثل لماذا القلق وليست هناك مشكلة حقيقية في الوقت الراهن؟ إن هذا في رأينا نهج غير سليم. فالقدرة الموجودة في العالم تكفي بالفعل لإطلاق الأسلحة في الفضاء الخارجي أو لاستخدام القوة ضد المركبات الفضائية ومن شأن تعزيز هذه القدرة أن يزيد من تأثيرها المزعزع الاستقرار.

وكانت أمنية روسيا والصين عندما قدمتا مشروع معاهدة لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي في شباط/فبراير ٢٠٠٨ هي تجنب سيناريو أسوأ الحالات. ونحن نعتقد أن معاهدة في هذا المجال ينبغي أن تكرس الالتزامات القانونية على أساس من التكافؤ، دون تقسيم البلدان إلى تلك التي "قد" تملك السلاح في الفضاء الخارجي وتلك التي "قد لا" تملك السلاح.

ونأمل أن يشرع قريباً في الاضطلاع بالعمل الموضوعي حول المشروع الروسي الصيني. إذ قد تفوتنا الفرصة إذا لم نتناول هذا الموضوع فوراً. ونحن مقتنعون بأن منع ظهور أسلحة في الفضاء الخارجي هو أمر حيوي لضمان إمكانية التنبؤ بالوضع الاستراتيجي على الأرض. ويجب ألا ننسى أن وهم احتكار السلاح النووي قاد في الماضي إلى سباق تسلح بدأنا الآن فقط في التغلب على زخمه. وتأكد تزايد اعتراف بلدان عديدة بأهمية هذه المشكلة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي التي بادرنا باتخاذها مع مجموعة كبيرة من الدول. وسوف نسعى إلى زيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وتؤكد روسيا استعدادها لإجراء مناقشة موضوعية بشأن الضمانات الأمنية للدول غير النووية في المؤتمر، بما في ذلك إعداد معاهدة ملزمة قانوناً بشأن هذه القضية. وسننضم أيضاً إلى التوافق في الآراء بشأن إنشاء هيئة فرعية تابعة للمؤتمر لمناقشة قضايا نزع السلاح النووي.

وأؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن تأدية كل هذه المهام إلا إذا كان المؤتمر يؤدي عمله بفعالية. وقد أحطنا علماً باهتمام ببعض المقترحات حول كيفية تكثيف أنشطته. ونحن نعتقد على وجه الخصوص، أن اتباع نهج متوازن ومتدرج لتوسيع عضوية المؤتمر ومشاركة المنظمات غير الحكومية في دوراته غير الرسمية، قد يساعد على بلورة أفكار جديدة وواعدة تعتبر هامة لنشاطنا العملي.

وللمؤتمر سجل حافل إذ وضعت في إطاره اتفاقيات دولية عديدة تشكل أساس النظام الحالي. ومهمتنا هي تأكيد استدامة المؤتمر وتعزيزها وهي مهمة ستتفقون جميعاً معي عليها بالتأكيد. وهذا ما تدعو له أيضاً الحقائق الموضوعية في العالم المتعدد المحاور الذي يتشكل حالياً حيث لا يمكن حل المشاكل فيه إلا بشكل جماعي. ونحن مستعدون لهذا العمل.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً جزيلاً، سيدي الوزير، على مخاطبتك هذا المؤتمر.

وسنعلق الجلسة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة الوزير إلى خارج القاعة وسنستأنف عملنا بعد ذلك مع ممثل إيران.

*علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠، واستؤنفت الساعة ١٠/٣٥.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): يود المجلس الآن الترحيب بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، السيد علي أكبر صالحي. وإنه لشرف أن نراكم اليوم في المؤتمر، وهو دليل على ما يقدمه بلدكم من مساهمة في هذا المحفل. ولكم الكلمة يا سيدي.

**السيد صالحي** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي سروري أن ألقي كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأتمنى لكم وللأمين العام للمؤتمر النجاح في اضطلاعكما بمسؤولياتكما الهامة.

ويواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات خطيرة مثل الأسلحة النووية وتغير المناخ وتفشي الأمراض المعدية والفقر. فهذه هي بعض المآزق المشتركة التي تواجهها دول عديدة في مختلف المناطق الجغرافية. ويدعو هذا الوضع المزري جميع الدول إلى توحيد الجهود للحد من تردي الوضع وجعل العالم مكاناً أكثر ازدهاراً للأجيال الحالية والقادمة.

وفي ظروف ينعدم فيها الأمن، من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، بالنسبة إلى الدول والمنظمات الدولية، تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالأمن هو حاجة أساسية وحق لجميع البشر وشرط أساسي للتنمية في جميع الدول. ومن المفترض أن يكون تحقيق سلام دائم وموثوق به وأمن مستدام قائم على العدل واحترام القانون الدولي في العالم، الهدف الرئيسي للأمم المتحدة.

وأود الآن التوسع في مفهوم "الأمن المستدام". فهذا المفهوم غير تمييزي في طابعه، بل يخدم المصلحة المشتركة المتمثلة في توفير الأمن للجميع، وعلى قدم المساواة، ويعتمد على تصور واقعي للتهديد من خلال تجنب خلق رهاب مصطنع. ولا توجد في إطار نظام تتوافر له عناصر البقاء ويستفيد من الأمن المستدام، أية دولة أو مجموعة من الدول تعرّف أمنها على حساب انعدام الأمن للآخرين. ففي هذا النظام، تتغلب سيادة القانون على استخدام القوة وتعتبر العدالة والمساواة من مبادئه الرئيسية. وينبغي لنا مع ذلك، أن نضع في اعتبارنا أن هذا الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الإرادة السياسية ووضع الآليات اللازمة.

وإن أكبر خطر يهدد حالياً الأمن المستدام هو وجود الآلاف من الرؤوس النووية في مخزونات الدول الحائزة على لأسلحة النووية. وسوف يتضاعف الخطر إذا أعطت بعض هذه الدول لنفسها الحق في تهديد دول أخرى، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باستخدام هذه الأسلحة غير الأخلاقية وغير المشروعة.

وإنه لمن دواعي القلق البالغ أن البشرية لا تزال تعيش في ظل احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعتقد أن استخدام هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، هي جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي، يجب على المجتمع الدولي الرد بشكل جماعي بمضاعفة جهوده للتخلص نهائياً من التهديدات التي تشكلها هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، نعتقد أن تدمير الأسلحة الكيميائية هو الركيزة الأساسية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وسيظل كذلك. ويشكل هذا الالتزام التوازن الأمني المنصوص عليه في الاتفاقية، بالصيغة التي تفاوض بشأنها هذا المؤتمر. وستتعرض مصداقية الاتفاقية للخطر إذا لم تدمر الأسلحة. فقد أصبحت الإشارات الأخيرة والمثيرة للمخاوف الصادرة عن أكبر دولتين حائزتين للأسلحة بأنهما لن تتمكنا من الوفاء بالتزاماتهما في الموعد النهائي الممدد إلى تاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ لاستكمال تدمير مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية، تشكل مصدر قلق بالغ. وبناء على ذلك، فإننا نحث جميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية ولا سيما أكبر الدولتين

الحائزتين لها، على الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وذلك باحترام الموعد النهائي الممدد لتدمير أسلحتها الكيميائية.

وقد أسفرت قلة التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وزيادة الإنفاق العسكري العالمي عن زيادة المخاوف الأمنية في كل مكان في العالم. فقد أفضى التحول الاستراتيجي والنهج الانفرادي الذي اعتمدته دولة كبرى، إلى جملة أمور، منها شل آلية نزع السلاح. وبالتالي، عجز مؤتمر نزع السلاح عن الشروع في إجراء مفاوضات ذات فائدة بشأن أكثر المتطلبات الأمنية إلحاحاً في عالمنا اليوم، وهي نزع السلاح النووي.

فوجود الآلاف من الأسلحة النووية في ترسانات عدد قليل من البلدان قادر على تدمير العالم بأسره عدة مرات. فأي استخدام للأسلحة النووية، سواء عن طريق الصدفة أو عمداً، سيكون كارثياً.

وهناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٣ رأس نووي في أيدي حفنة من البلدان. ولكل من هذه الأسلحة قدرة تدميرية تفوق بكثير قدرة القنابل التي دمرت هيروشيما وناغازاكي. وما زال ما يقرب من ٠٠٠ ١٠ من هذه الأسلحة منشورة وجاهزة للإطلاق. كما وضع أكثر من ٠٠٠ ٢ من الأسلحة النووية في حالة "استنفار قصوى" خطيرة ويمكن إطلاقها في غضون دقائق. وما دامت هذه الأسلحة منشورة وجاهزة للعمل ويجري تحديثها، فإن خطر انتشارها قائم على الدوام.

ووفقاً لإحصاءات موثوق بها، تضاعف الإنفاق العسكري العالمي تقريباً في العقد الماضي ليصل إلى ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩. وبين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وحدهما، زاد الإنفاق بنسبة ٥,٩ في المائة. وهذا الوضع يثير القلق في حد ذاته. ويمكن أيضاً تخيل عالم أكثر خطورة إذا تواصل هذا التوجه في الإنفاق العسكري.

وتمثل المحافظة على القوات النووية الاستراتيجية والتكتيكية وتحديثها المستمر، فضلاً عن المذاهب العسكرية الجديدة التي تسوغ لاحتمال استخدامها، وخاصة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أكبر تهديد للبشرية جمعاء. وهناك حاجة ملحة لنزع السلاح النووي من أجل بناء عالم أكثر أمناً وأماناً.

ولم تنص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على حق الدول النووية في الحفاظ على ترساناتها النووية إلى أجل غير مسمى. فعليها التزام بالقضاء التام على هذه الأسلحة، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي لم يتم الوفاء بها بعد. وتؤكد بوضوح فتوى محكمة العدل الدولية ذات الصلة على أن "هناك التزاماً بمواصلة المفاوضات بحسن نية والانتهاء منها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة".

وفي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود عام ٢٠١٠، اقترحت حركة بلدان عدم الانحياز اعتماد إطار قانوني ضمن جدول زمني محدد للقضاء التام على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥. ورغم اعتراض عدد من الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإننا نتمسك بقناعتنا الراسخة بضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة وواضحة من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

فمن المؤسف أن التحالفات العسكرية القائمة على المظلة النووية لا تزال موجودة، حتى بعد مرور فترة طويلة على الحرب الباردة وأن الدول لا تزال تتبادل الخبرات النووية وتنشر الأسلحة النووية في أراضي الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية.

وقد آن الأوان لكي يقوم مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة متخصصة لبدء مفاوضاته بشأن اتفاقية للأسلحة النووية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية. ويمكن أن تكون هذه الاتفاقية معاهدة إطارية تشمل المجالات التالية: حظر إنتاج الأسلحة النووية وتطويرها واستخدامها أو التهديد باستخدامها؛ والتخلي عن نظرية الردع النووي في جميع المذاهب الدفاعية ومنع نشر الأسلحة النووية في جميع المجالات، أي على الأرض وتحت الماء وفي الفضاء والفضاء الخارجي؛ وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية؛ والإعلان عن جميع مخزونات الأسلحة ذات المواد الانشطارية والتخلص منها بطريقة دائمة ضمن جدول زمني متفق عليه؛ والإعلان عن جميع الرؤوس الحربية وإلغاء حالة التأهب بطريقة يمكن التحقق منها والقضاء على الرؤوس الحربية النووية في إطار برنامج يتم تنفيذه على مراحل وبطريقة لا رجعة فيها في غضون فترة زمنية محددة.

وعلى الصعيد الإقليمي، يثير الوضع في الشرق الأوسط قلقاً بالفعل. وينبع هذا القلق من امتلاك النظام الصهيوني للأسلحة النووية مما يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار المنطقة بأسرها وللسلام والأمن الدوليين. وقد ضاعف لجوء هذا النظام باستمرار إلى استخدام الأسلحة غير الإنسانية ضد المدنيين من المخاوف الأمنية في المنطقة. وبالتالي، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يكتسي أهمية قصوى. واقترحت جمهورية إيران الإسلامية إنشاء مثل هذه المنطقة خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٧٤ وقد سعينا بقوة حتى الآن إلى تطبيق هذا الاقتراح. وإنه لأمر يبعث على الانشغال أن تفشل جميع الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط حتى الآن وذلك بسبب استمرار رفض النظام الصهيوني للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآته النووية تحت رقابة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المخيب للآمال أن يحظى هذا النظام بالدعم الكامل من بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، في تحد واضح لمطالب المجتمع الدولي.

ونحن نحث جميع الدول على احترام الفضاء الخارجي باعتباره الإرث العالمي للبشرية جمعاء وذلك بإرساء بيئة سليمة وآمنة لجميع البشر. ويشكل تطوير الأسلحة المضادة للسواتل

والنظم المضادة للصواريخ الباليستية تهديداً خطيراً للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وتنطوي التكنولوجيات المصممة للدفاع الصاروخي على العديد من التطبيقات التي تشكل خطراً محتملاً على الموجودات الفضائية. وسوف يتضاعف هذا التهديد إذا طورت بعض البلدان قدراتها المعقدة على توجيه ضربات من الفضاء إلى الأرض. ويعد السعي إلى الهيمنة على الفضاء إساءة فهم للوضع وطريقاً عقيماً لا يحقق أمن الفضاء. وقد استغرق الأمر عدة عقود من سباق التسلح خلال الحرب الباردة لتدرك الدول النووية أنه لا يمكن أبدا كسب حرب نووية. لذا، ينبغي لنا ألا نكرر أخطاء الماضي في قضية الفضاء.

وفي الختام، أود التأكيد على أن إنتاج الأسلحة النووية أو حيازتها أو تطويرها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها، تحت أي ذريعة، أمر غير مشروع وغير أخلاقي وغير إنساني. ولا يعني التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار بأي حال حيازة الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. ولا ينبغي حصر الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار في ركن واحد، ألا وهو عدم الانتشار. إذ يكتسي الركنان الآخران نفس القدر من الأهمية. ولا ينبغي إخضاع أمن العالم لأمن تلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية. ولا ينبغي السماح قط بوجود أرستقراطية جديدة على أساس فئتين من المواطنين الدوليين، "من يملكون" و"من لا يملكون". ولا يمكن مساواة الطاقة النووية بالأسلحة النووية وينبغي ضمان حق جميع الدول في ممارسة أنشطة نووية سلمية. وإن احتكار المعرفة العلمية والطاقة النووية السلمية هو وهم غير واقعي. وممارسة القمع والحرمان والترهيب والكيل بمكيالين هي الشر الرئيسي الذي ينبغي تطهير العلاقات الدولية منه. ويجب أن نكون متحدين وأن نعمل معاً لتمهيد الطريق من أجل تحقيق الأمن المستدام من خلال الالتزام بمبدأ سيادة القانون والأمن للجميع. وإنني على ثقة بأن هذه الهيئة الموقرة يمكن أن تقدم مساهمة هامة في هذا الصدد. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد لزيادة تعهدها بإجراء مفاوضات بناءة تكفل تنفيذ هذه المبادئ.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وعلى الآراء والرسائل التي قدمها.

وسأعلق الجلسة لمرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

*علقت الجلسة الساعة ١٠/٥٣ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٥.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): يتشرف المؤتمر باستقبال وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي في جمهورية مولدوفا، معالي السيد إيوري ليانكا. سيدي الوزير، إن مشاركتكم في المؤتمر تدل على مساهمة بلدكم في النظام متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. فالكلمة لكم، سيدي.

**السيد ليانكا** (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح في هذه القاعة التاريخية التي اجتمعت فيها عصبة الأمم وتم

فيها التفاوض على معاهدات هامة في مجال نزع السلاح وإبرامها. وتدفعنا روح هذه القاعة نفسها على إعادة تأكيد التزامنا بالسلام من خلال اتخاذ إجراءات عملية لنزع السلاح.

وأود أن أشيد بنفاذ بصيرتكم في استمرار دعوة ممثلين على المستوى الوزاري من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. فنزع السلاح وعدم الانتشار هما في الواقع قضيتان تشغلان العالم. لأن عدم إحراز تقدم في هذا المجال معناه تعرض أي بلد لخسائر كبيرة.

ولا تدل زيادة مشاركة وزراء خارجية يمثلون الدول التي لديها صفة مراقب في مداولات مؤتمر نزع السلاح على الدعم السياسي المتواصل لأعمال المؤتمر فحسب، ولكنها توضح أيضاً تزايد الشعور بالإحباط، كما سبق القول، لأن هذه الهيئة الهامة لم تحقق على الإطلاق الغاية المرجوة منها لسنوات عديدة الآن.

واسمحوا لي أن أشدد على أنه لم يعد بوسعنا أمام وقائع العالم المتغير، التمتع بترف البقاء خاملين والاكتفاء بمشاهدة تطور التهديدات الجديدة للأمن الدولي. فلنكن صريحين ونعترف بأننا تأخرنا بالفعل في تطبيق الجدول الزمني المحدد.

ولا تزال بعض مسائل نزع السلاح معلقة منذ القرن الماضي، في انتظار أن يتناولها مؤتمر نزع السلاح. ويوجد احتمالان: الانتظار دون أن نحرك ساكناً، على أمل أن هذه التهديدات سوف تصبر هي أيضاً أو اتخاذ خطوات ملموسة لحماية البشرية من وقوع كارثة بسبب نظام أسلحة لا يخضع لأية ضوابط.

ونحن نشاطر المخاوف السائدة لأننا قد نفقد بتطاول هذا المأزق الجهة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لوضع معاهدات متعددة الأطراف في مجال الأمن ونزع السلاح. ولا شك، أنه يمكن وضع صكوك قانونية متعددة الأطراف ضرورية وفعالة باستخدام صيغ أخرى خاصة للتفاوض كما شهدنا ذلك في الماضي القريب، وكثيراً ما يشار في هذا الصدد إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وسابقتها اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الأسلحة.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يبقى الهيئة المركزية المتعددة الأطراف المسؤولة عن التفاوض حول الاتفاقات، ولا سيما تلك التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الأمن الدولي.

ومن الواضح، أن المعاهدات ليست الأداة السحرية التي تحقق الأمن والاستقرار الدوليين. ومع ذلك، فإنها ركيزة أمننا الجماعي. فليس للدول الصغيرة التي تفتقر إلى القوة العسكرية، كما هو الحال في بلدي، من خيار سوى الاعتماد على بناء نظام دولي قائم على القواعد وتعزيزه.

واستناداً إلى هذا الفهم، صدقت جمهورية مولدوفا أو انضمت إلى كافة المعاهدات والاتفاقات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار على المستويين العالمي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، انضم بلدنا إلى الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مبادئ القانون الدولي الإنساني والنهوض بها. وكدولة طرف في جميع الصكوك القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك آخر صك منها وهي اتفاقية الذخائر العنقودية، فإننا ملتزمون بتنفيذها وتعميم معاييرها.

ومن التوقعات التي نتطلع إليها أن يحول النظام الدولي القائم على القواعد والمزود بمؤسسات فنية وقوية دون توسع مجال التسلح بدون ضوابط، بما في ذلك في المناطق المعرضة للصراع، وأن يشجع الشفافية واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الحاجة إلى تحقيق مستوى كاف من الشفافية ومراقبة القدرات العسكرية المهمة التي يحتفظ بها النظام الذي نصب نفسه في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا. ويجب أن يشكل وجود قوات مدججة بالسلاح في هذا الجزء من أوروبا دون أية رقابة ديمقراطية أو دستورية أو دولية مصدر قلق بالغاً لنا جميعاً. ومن الضروري أيضاً إيجاد حل لمسألة انسحاب القوات الأجنبية والذخيرة المتمركزة في مولدوفا دون موافقة الدولة المضيفة.

واغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على التزام مولدوفا غير المشروط بإيجاد حل سلمي ودائم وشامل للصراع في ترانسنيستريا عن طريق المفاوضات السياسية حصراً. وتعتمد فلسفتنا التي نطبقها لتحقيق هذا الغرض أولاً وقبل كل شيء على وضع سياسة قوية تتضمن تدابير فعالة لبناء الثقة وتوفير الأمن وتهدف إلى إنجاز جملة أمور منها، خفض العامل العسكري في المنطقة.

وتتمسك جمهورية مولدوفا بشدة بضرورة تحقيق الشفافية في مجال التسلح لأنها في نظرنا مقياس قوي وذو قيمة لتعزيز الثقة والأمن فيما بين الدول. ويبدو أن بناء الثقة، لا سيما في مثل هذا الوقت الذي ظل فيه مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود لأكثر من عقد من الزمن، هو أشد ما يحتاج إليه المؤتمر.

وما يدعو إلى الاستغراب، هو أنه باستثناء القضايا الأساسية الأربع الواردة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإن الاهتمام بالقضايا غير الأساسية الأخرى، بما في ذلك الشفافية في مجال التسلح والأسلحة التقليدية، غائب تماماً على نحو ما تبين ذلك من نتائج المشاورات المختلفة التي جرت مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وقد تدفع هذه الظروف الخاصة مرة أخرى الدول المعنية إلى اتباع طرق بديلة لتحقيق التقدم. وهذا ما يجعلنا نعتقد بأنه يجب على مؤتمر نزع السلاح الشروع في العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن بشأن ما يسمى بالبنود غير المثيرة للجدل مع الاستمرار في إجراء المشاورات للتوصل إلى حل توافقي حول البنود الأخرى المتبقية.

وحتى في هذا السياق، ينبغي التأكيد، على عدم وجود حجج مقنعة في رأينا لزيادة تأخير المفاوضات حول معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية على أساس ما يسمى بولاية شانون. ومن البديهي كذلك ضرورة المضي قدماً بالعمل البناء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبشأن ضمانات الأمن السلبية ونزع السلاح النووي. وتحقيقاً لكل ذلك يحتاج مؤتمر نزع السلاح الى برنامج عمل. ومن هذا المنظور، قد تتيح الوثيقة CD/1864 أو أي اقتراح آخر مماثل محفلاً يمكن أعضاء مؤتمر نزع السلاح من الاهتمام بمصالحهم الوطنية على مختلف مراحل المفاوضات والمناقشات الموضوعية.

وتأمل جمهورية مولدوفا في أن يتمكن أعضاء مؤتمر نزع السلاح من تجاوز خلافاتهم والشروع قريباً في الأعمال البناءة والفعالة. وبإنجاز ذلك، سيلبي مؤتمر نزع السلاح توقعات المجتمع الدولي، وهي جعل العالم مكاناً أكثر سلاماً وأمناً.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الخاص للسيد سيرجي أوردزونيكيدزه، الأمين العام للمؤتمر، الذي سيترك المنظمة قريبا. ونشكركم، سيدي الأمين العام، على مهنيتكم وتفانيكم ومساهمتكم التي لا تقدر بثمن سواء في مؤتمر نزع السلاح أو في الأمم المتحدة. وأتمنى لكم نيابة عن الوفد المولدوفي موفور السعادة والصحة والنجاح في مساعيكم في المستقبل.

**السيد الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم سيدي الوزير على الكلمات التي وجهتموها إلى الرئيس والأمين العام، فضلاً عن وجهات نظركم. وستعلق الجلسة لبضع دقائق بينما أرافق الوزير إلى خارج القاعة.

*علقت الجلسة الساعة ١١/٠٥ واستؤنفت الساعة ١١/١٠.*

**السيد الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): يتشرف المؤتمر باستقبال وزير خارجية أستراليا ورئيس وزرائها السابق، السيد كيفين رود. سيدي الوزير، نحن ممتنون لوجودكم هنا اليوم للمشاركة في المؤتمر، لأن الجميع يدرك مقدار ما قدمته أستراليا وما تقدمه من مساهمات لفائدة النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وهذا المؤتمر على وجه الخصوص. وأعطى لكم الكلمة يا سيدي.

**السيد رود** (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، إنه لشرف لي أن أكون هنا في أعرق القاعات. وكما يعرف المندوبون الموقرون، فقد كانت هذه القاعة المقر الأخير لمجلس عصبة الأمم. وللأسف، نعلم جميعاً تاريخ عصبة الأمم، وكذلك المصير الذي آلت إليه. فقد كان لعصبة الأمم مؤتمرها الخاص بنزع السلاح وهو مؤتمر تخفيض الأسلحة والحد منها. ومن المفيد لنا جميعاً الاطلاع على التحذيرات الرسمية التي افتتح بها ذلك المؤتمر عمله. وتولى رئاسة ذلك المؤتمر وزير الخارجية البريطاني، السيد آرثر هندرسون، الذي قال في الجلسة العامة الأولى، التي عقدت في ٢ شباط/فبراير ١٩٣٢، وحدث أن كان ذلك اليوم

أيضاً يوم الثلاثاء "إنني أرفض حتى التفكير في إمكانية الفشل. ذلك أنه إذا فشلنا، فلا أحد يستطيع أن يتنبأ بالعواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك". وقد تحولت هذه التصريحات إلى تنبؤات. ومع ذلك، فإن الوثائق الختامية لذلك المؤتمر الذي عقد في عام ١٩٣٧، وهي وثائق تفتقر إلى الاتساق تحكي قصة مألوفة جداً، هي قصة مسار وقصة فك ارتباط وقصة اتفاق بعيد المنال وكلها قصص تحدث في أسوأ الأوقات.

ويمر مؤتمر نزع السلاح هذا، في اعتقادي، بمرحلة مشابهة: إما أن ينكب على إنجاز مهامه المتعلقة بالتفاوض على أساس الحصول على الولايات اللازمة من الواصم، أو أن يجرفه التاريخ هو الآخر. وهذا في اعتقادي، هو الواقع الذي نواجهه الآن.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المحفل الوحيد المتعدد الأطراف الدائم للتفاوض حول نزع السلاح وعدم الانتشار واتفاقات الحد من التسلح. وبالتالي فقد أسندت له ولاية استثنائية.

وتشارك أستراليا في المؤتمر مع الالتزام المستمر ببناء عالم خال من الأسلحة النووية ونحن نريد تحقيق ذلك باتخاذ خطوات تعاونية ومتوازنة وتدريجية.

ولفت رئيس الولايات المتحدة السيد باراك أوباما الانتباه إلى الخطر الحالي في خطابه الذي ألقاه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ، عندما قال: "أما اليوم، فقد اختفت الحرب الباردة ولكن الآلاف من تلك الأسلحة لم تختف. وفي تحول غريب في التاريخ، انخفض التهديد بنشوب حرب نووية عالمية وزاد خطر وقوع هجوم نووي". وأشّر الرئيس بهذا الخطاب باتباع الولايات المتحدة نهجاً نشطاً للعمليات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. واتخذت إجراءات هامة في أعقاب الكلمات التي ألقاها وتجسدت في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧، وفي المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدابير اللازمة لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وهذا جزء من دفعة عالمية هي تزايد الزخم لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتجلى هذا الزخم عند بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في عام ٢٠٠٩ (معاهدة بليندابا) التي توسع من نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. وقد تجلى الزخم أيضاً في مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ وخطة العمل المنبثقة عنه التي شددت على ضرورة تطبيق مبادئ عدم الرجعة والتحقق والشفافية.

وتبين الزيارات الرفيعة المستوى خلال هذا الأسبوع لممثلي كندا واليابان وجمهورية كوريا والمكسيك وروسيا وتايلند والولايات المتحدة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها

وهي منطقتنا، أن الدول الأعضاء والدول التي لديها مركز المراقب تعتبر هذا المؤتمر مؤسسة ذات أهمية بالغة لقيادة هذا الزخم.

وتعتقد أستراليا أن هذه الدفعة العالمية تمثل وتقدم لنا فرصة فريدة من نوعها، ألا وهي تحويل هدفنا المشترك المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية إلى حقيقة واقعة. وتود أستراليا أن يستأنف هذا المؤتمر أعماله ويتفاوض على معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح وهذا هو سبب وجودنا هنا لا غير. وقد ناقشت مع الأمين العام للأمم المتحدة ونظرائي في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك الاستراتيجيات التي تمكننا من تحقيق ذلك وما أقوله الآن هو: "دعونا نغتنم الفرصة الآن".

وكانت أستراليا عضواً فاعلاً وملتزماً في مؤتمر نزع السلاح وتعمل مع الآخرين لإيجاد الحلول. وقد ساعدنا على الإسراع في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وساعدنا على ضمان فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشعر أستراليا الآن بالإحباط من وصول المؤتمر إلى طريق مسدود ولكننا ما زلنا نشطين وملتزمين بإيجاد الحلول.

وقد استجابت أستراليا لدعوة وجهها الأمين العام للأمم المتحدة لاعتماد طريقة جديدة للتفكير في إطار هذا المؤتمر. وقد استضفنا مؤخراً مع شركائنا المقربين في اليابان، اجتماعاً جانبياً للخبراء لتعزيز المناقشات التقنية ذات الصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وكما تعلمون، كان السفير وولكوت، وهو سفيرنا هنا في جنيف، هو الذي ترأس الاجتماع بمساعدة الخبير السويسري السيد برونو بيلو، والذي شارك فيه خبراء ودبلوماسيون من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح والدول التي لديها مركز المراقب.

وكانت هذه استجابة متواضعة وعملية مع ذلك للخروج من مأزق إطلاق مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ولم يكن الاجتماع بديلاً عن تلك المفاوضات، بل فرصة أتيحت للدول لتحديد ودراسة القضايا الرئيسية الواجب تسويتها عندما تبدأ المفاوضات. وكان الحدث فرصة للحديث، وعلينا ألا نفوت أو نرفض فرص التكلم في جوهر الموضوع.

وتخطط أستراليا واليابان لاستضافة اجتماع آخر في الأسابيع القادمة للحفاظ على استمرار الحوار حول هذه المعاهدة، حتى نتمكن من تقديم مزيد من الدعم لأعمال هذا المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن تفضي هذه الاجتماعات إلى بناء الثقة والزخم اللازمين لبدء المفاوضات.

ويشمل التزام أستراليا بمؤتمر نزع السلاح جميع قضاياه الرئيسية. ونفخر في أستراليا بسجلنا الحافل بالتشجيع على المشاركة العالمية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونعتبر معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح في العالم.

وفي عام ٢٠٠٨ أنشأنا بالاشتراك مع اليابان، اللجنة الدولية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح. وقد قمنا بذلك لوضع خارطة طريق للحد من التسلح في المستقبل ولجهود عدم الانتشار. وقد ساعدت خارطة الطريق هذه في بلورة الإطار النظري للمفاوضات في مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ٢٠١٠.

وفي آونة أحدث تعاونت أستراليا واليابان مع عدد من الدول في إطار مبادرة أقاليمية جديدة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وتستمد هذه المبادرة ولايتها من مؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وهي مكرسة صراحة لتنفيذ خطة عمل المؤتمر القائمة على توافق الآراء. ونحن نفعل ذلك لهذا السبب وليس لأي سبب آخر.

وتؤيد أستراليا توفير ضمانات الأمن السلبية وسنرحب بإتاحة ضمانات أقوى، مع عدد أقل من التحذيرات، من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعترف أستراليا بأن الفضاء يمثل تحديات مشتركة وكذلك فرصاً مشتركة. ونحن نقدر كونه بات يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد الدولي والأمن الدولي. ونؤيد نهجاً قائماً على القواعد لحماية جميع الشعوب وجلب الفائدة لها.

ومع ذلك، يمثل التفاوض بشأن هذه المعاهدة أولوية قصوى بالنسبة لأستراليا. ونحن مقتنعون بهذا الالتزام. ونعتقد أن وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وبتحديد الكمية القصوى للمواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية، تقدم هذه المعاهدة خطوة أساسية نحو السلاح النووي بدون رجعة. وهذا فضلاً عن أن من شأن هذه المعاهدة أن تشدد الضوابط على المواد الانشطارية وتكمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعيق معاهدة الحظر الشامل تطوير الأسلحة النووية بحظر التجارب، ومن شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تفرض حدوداً كمية على مقدار المواد الانشطارية المتاحة لأغراض صنع الأسلحة.

ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق هدف أكبر ألا وهو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكننا ترك أي إرث أعظم من الحد من خطر الأسلحة النووية لفائدة الأجيال المقبلة. وقبل إبرام المعاهدة، تدعو أستراليا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك جميع الدول خارج معاهدة حظر الانتشار النووي، إلى الحفاظ على وقف اختياري في إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو إلى تنفيذه.

وليست أستراليا بالبلد الوحيد الذي يعكف على وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فقد أبدى الرئيس أوباما والرئيس هو جين تاو دعمهما مرة أخرى في الآونة الأخيرة للتذكير في بدء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة. كما أكد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من جديد على "الضرورة الملحة للتفاوض ... بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبشكل فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". وتفاوت الآراء في الرأي

في مؤتمر نزع السلاح يجب ألا تمنعنا من بدء المفاوضات. فنحن نقول إن هذه الاختلافات في الآراء هي النقطة المقصودة بالضبط من المفاوضات.

وتعتقد أستراليا في وجود فرصة صغيرة للاستفادة من حسن نوايا البلدان بشأن نزع السلاح النووي ومبادرات عدم الانتشار. ولن نجد حلاً سريعاً أو سهلاً للتحديات التي نواجهها. ولن يتسنى التغلب عليها ما لم تلتزم جميع الدول الأعضاء، التزاماً صارماً بذلك ولكننا في أستراليا متفائلون ونرفض الاستسلام للخوف ونرفض الخضوع للجمود.

ومنذ أكثر من ٥٠ عاماً، تكلم رئيس آخر للولايات المتحدة، هو جون فيتزجيرالد كينيدي، عن مسألة الخوف هذه في خطابه الافتتاحي. وإذا تعذر حفر كلماته على الحجر فوق مدخل هذه القاعة، فينبغي نحتها في عقول وقلوب أولئك الذين جاءوا إلى هنا لتحقيق الغرض الذي يسعى إليه هذا المؤتمر الهام. فقد قال: "دعونا لا نتفاوض أبداً بدافع الخوف. ولكن دعونا لا نخاف قط من التفاوض".

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم، السيد الوزير، على تعليقاتكم التاريخية وعلى رسائلكم ومقترحاتكم بشأن عمل هذا المؤتمر في المستقبل. وسنعلق الجلسة لبضع دقائق بينما أرافق الوزير إلى خارج القاعة.

*علقت الجلسة الساعة ١١/٢٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٢٥.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لهذا المؤتمر استقبال وزير خارجية سلوفينيا، معالي السيد صموئيل زبوغار. سيدي الوزير، إن وجودكم هنا اليوم في هذا المؤتمر إنما يشهد على ما يقدمه بلدكم من مساهمة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار الأحادي الجانب. وأعطي لكم الكلمة يا سيدي.

**السيد زبوغار** (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على توليكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن دعمنا الكامل لمساعيكم لقيادة مؤتمر نزع السلاح بفعالية، وهو المحفل الدولي الوحيد الذي أنشئ لغرض التفاوض حول نزع السلاح.

وأود أيضاً أن أشكر زملائكم الرؤساء خلال الدورة الحالية لجهودهم المشتركة وأتمنى لهم كل التوفيق والنجاح في وضع مؤتمر نزع السلاح على المسار الصحيح.

وأود أن أؤكد مرة أخرى دعمي الشخصي لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونحن مقتنعون بأن مبادرته جاءت في الوقت المناسب لبدء عملية جديدة وربما كانت هذه المبادرة السبيل الوحيد لإنهاء الجمود الحالي في مؤتمر نزع السلاح. ومن شأنها أيضاً تعزيز الآليات الدولية الأخرى لنزع السلاح داخل منظومة الأمم المتحدة.

ولا يسهم المأزق الراهن في تعزيز السلم والأمن الدوليين وهما المهمة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تحقق عملية متابعة الاجتماع الرفيع المستوى النتائج التي ستساعد المجتمع الدولي على المضي قدماً. ونتوقع أيضاً متابعة هذه المبادرة بطريقة ملموسة في الدورة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام.

وفي هذا الصدد، شهدنا اليوم في هذه القاعة العديد من البلدان التي أعربت عن رغبتها في عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. وينبغي في رأي سلوفينيا أن تتمشى العمليتان مع بعضهما، أي العملية التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة ومبادرة عقد الدورة الاستثنائية بشأن نزع السلاح. وفي رأينا، يجب أن تكون العمليتان الناشئتان مكملتين لبعضهما بعضاً وشاملتين لتمهيد الطريق من أجل تحقيق الهدف ذاته، وهو تنشيط المفاوضات حول نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح.

وفي سياق أوسع، فإننا نرحب ترحيباً صادقاً بالزخم المتجدد في مجال نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار، كما اتضح ذلك من معاهدة ستارت الجديدة ونتائج مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لعام ٢٠١٠. وقد سرنا التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً لتنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة حظر الانتشار النووي وتمديدها بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وكان دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ الحدث الأكثر أهمية في مجال الأسلحة التقليدية وهو ما يثبت وجود إرادة سياسية كافية للتصدي للتحديات ذات الصلة بشكل سليم. وكانت سلوفينيا من أولى الدول التي صدقت على هذه الاتفاقية وتشارك بنشاط في التحضير للاجتماع الأول للدول الأطراف في فينتيان في عام ٢٠١٠.

وإن ما تظهره هذه النتائج الناجحة بوضوح هو أن الإرادة السياسية الكافية تمكننا من التكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار. وندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى اتباع هذا الطريق من أجل ضمان السلام والاستقرار الدوليين.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية مفاهيم الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع والتنمية في مجال نزع السلاح. وتسعى سلوفينيا بنشاط إلى تحقيق هذه الأهداف والقيم التي تتصدر جدول أعمالنا المتعلق بترشحنا للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد وجهة نظرنا التي أبديناها منذ وقت طويل وهي أن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ هو وسيلة موثوق بها لتنشيط المؤتمر.

وما زلنا مقتنعين بأن المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن، بالتزامن مع مناقشات كاملة حول البنود الأساسية الثلاثة المتبقية

في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونرحب في هذا السياق، بالجهود التي يبذلها بعض أعضاء المؤتمر لإطلاق المناقشات التحضيرية غير الرسمية للمفاوضات المقبلة.

ونعتقد أن مسألة توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح الذي أنشئ في عام ١٩٧٩ باعتباره المحفل الدولي الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، تستحق المزيد من الاهتمام من جانب المؤتمر. ولقد انقضى أكثر من عقد من الزمان على آخر توسيع شهده المؤتمر في عام ١٩٩٦. وبالتالي، نعتقد أنه ينبغي معالجة هذه المسألة على نحو شامل وبطريقة مناسبة. واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بات توسيع العضوية في المؤتمر أمراً وشيكاً ويمكن أن يكون جزءاً من الحل بدلاً من أن يسهم في هذه المشكلة. وينبغي أيضاً النظر إلى مسألة توسيع المؤتمر كجزء من عملية تنشيطه وسيكون، في رأينا، وسيلة لإثراء المؤتمر وأعماله.

والاقتراح لتعيين مقرر خاص معني بتوسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح، وهو اقتراح سبقت مناقشته بطريقة غير رسمية على ما فهمت يشكل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن سلوفينيا لا تزال مصممة على المساهمة بنشاط في إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح.

واسمحوا لي أن أختم بالقول إن مؤتمر نزع السلاح ضروري وهام. ولذلك أود أن أناشد جميع الحاضرين هنا اليوم لإحياء "روح جنيف" الشهيرة ووضع المؤتمر على مساره الصحيح.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم، السيد الوزير، على كلماتكم الطيبة الموجهة إلى الرئاسة وعلى الأفكار التي تفضلتم بمشاطرتها مع هذا المؤتمر. وسوف نعلق الجلسة لبضع لحظات.

*علقت الجلسة الساعة ١١/٣٣ واستؤنفت في الساعة ١١/٣٥.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف للمؤتمر أن يرحب بوزير خارجية تايلند، معالي السيد كاسيت بيروميا. سيدي الوزير، نحن ممتنون لمشاركتكم في هذا المؤتمر وممتنون أيضاً لمساهمات بلدكم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ولكم الكلمة يا سيدي.

**السيد بيروميا** (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم للوفد التايلندي أن يلقي كلمة أمام هذا المحفل الهام وهو مؤتمر نزع السلاح بصفتنا الوطنية. وأود أن أتقدم باسم وفد بلدي، بخالص التهنئة لكم، السيد الرئيس والرؤساء الخمسة الآخرين لدورة المؤتمر في عام ٢٠١١. وأود أن أؤكد لكم دعم تايلند وتعاونها التام في ما تبذلونه من جهود للمضي قدماً بعمل المؤتمر في هذه المرحلة الهامة والصعبة.

إن نزع السلاح جزء لا يتجزأ من السلم والأمن والاستقرار الدولي ومن رفاه شعوب جميع البلدان. وهو قضية معقدة تنطوي على عوامل سياسية وآفاق وشواغل أمنية

مختلفة. فتحقيق نزع السلاح يتطلب من ثم إرادة سياسية قوية وعزيمة مستمرة ومرونة وبذل جهود متضافرة من جميع البلدان، ولا سيما الدول المنتجة والمصدرة للأسلحة.

والهدف من نزع السلاح هو تعزيز السلم والأمن العالميين. فهو وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية في حد ذاتها. ومن ثم، فإن من مصلحة جميع الدول دفع جهود نزع السلاح على الصعيد العالمي والعمل معاً لبناء عالم أكثر أمناً وأماناً. ولكي تتحقق عملية نزع السلاح وتكون فعالة، يجب بذل جهود موازية ومكملة للإرادة السياسية، مثل تدابير بناء الثقة ومواصلة تعزيز الحوار بيننا جميعاً. ويجب أن نتعاون جميعاً في العمل لتهيئة جو يفضي إلى نزع السلاح.

وقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح ليكون محفل التفاوض الرئيسي لمعاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويتوقع المجتمع الدولي بالتالي الكثير من هذه الهيئة الهامة. ولكن من المؤسف أن هناك فجوة زمنية طويلة بين آخر إنجاز حققه مؤتمر نزع السلاح، وهو اختتام مفاوضات معاهدة حظر التجارب النووية في عام ١٩٩٦، والوقت الحاضر. فعلى مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، لم يتحقق أي تقدم، إذ لم يلتمس أي حل للأعمال الموضوعية والقضايا الهامة المدرجة على جدول أعماله. ولا يجب السماح باستمرار هذا الركود. فمن واجبنا جميعاً، ولا سيما الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، تنشيط وإحياء هذا المحفل بعد خمول طويل.

وأذكر مشاركتي في الاجتماع الرفيع المستوى برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي عقده في نيويورك بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف، حيث كان لي شرف الإدلاء ببيان نيابة عن المجموعة غير الرسمية من الدول التي لديها مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح. وأعرب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى عن القلق المشترك إزاء عدم إحراز تقدم في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. وأبدت عدة بلدان أيضاً التزامها السياسي بتنشيط مؤتمر نزع السلاح. وكانت هناك أيضاً رغبة قوية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، في المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولذلك، أشجع مؤتمر نزع السلاح على متابعة الاجتماع الرفيع المستوى فيما يتعلق بالإجراءات الملموسة.

ورغم أن تايلند ليست عضواً في مؤتمر نزع السلاح، فنحن نتطلع أيضاً إلى إحراز تقدم. فاستمرار الجمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح يهدد مصداقيته. وقد أثيرت تساؤلات تتعلق بمدى ملاءمته للبيئة الأمنية الدولية سريعة التطور. ولا شك أن هناك تناقضاً بين أعمال مؤتمر نزع السلاح وحالته الراهنة وبين التطورات الإيجابية التي تحققت في الآونة الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فقد عقدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأول مرة المؤتمر الاستعراضي بنجاح منذ ١٠ سنوات باعتماد الوثيقة

الختامية التي تتضمن إجراءات المتابعة الملموسة الموصى باتخاذها بتوافق الآراء. وقد شهدنا أيضاً تقدماً مشجعاً في مجال نزع السلاح النووي ببدء نفاذ معاهدة ستارت الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة في الآونة الأخيرة.

ومن شأن هذه التطورات الإيجابية أن تعطي زخماً سياسياً لمؤتمر نزع السلاح وأن تشدد على ضرورة شروع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في الأعمال الموضوعية للمؤتمر وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وفقاً للولاية التي منحتها لهم الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. فقد حان الوقت لكي يجسد مؤتمر نزع السلاح هذا الزخم المشجع في تدابير عملية ويحقق نتائج ملموسة. وتنضم تايلند بالتالي إلى الدول الأخرى لحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التحلي بالمرونة وإبداء الإرادة السياسية والالتزام القوي حتى يتسنى لمؤتمر نزع السلاح اعتماد برنامج عمله وبدء العمل الموضوعي بشأن القضايا الجوهرية لمؤتمر نزع السلاح.

ولما كان بناء عالم خال من الأسلحة النووية يشكل هدفاً مشتركاً للمجتمع العالمي منذ فترة طويلة، فتقر تايلند بأن أربعة من القضايا الجوهرية المعروضة حالياً على مؤتمر نزع السلاح، ألا وهي المواد الانشطارية ونزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية، من بين العناصر الرئيسية لتحقيق هذا الهدف النبيل. ويؤكد ذلك إلى حد أكبر حاجة مؤتمر نزع السلاح إلى التنشيط وإنجاز أعماله الموضوعية. ونأمل في أن يكثف مؤتمر نزع السلاح جهوده للتصدي لشواغل أعضائه بشكل متساو، بحيث يتغلب في نهاية الأمر على الجمود الحالي ويتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وتقع هذه المسؤولية الكبيرة على عاتق كل عضو من أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

وتايلند بلد صغير له مصلحة مشتركة في بناء عالم أكثر أمناً وأماناً. ونحن ندرك الدور الذي يمكننا الاضطلاع به لتعزيز نزع السلاح ونظام عدم الانتشار في العالم.

وكدولة لديها مركز المراقب، تتابع تايلند عن كثب وباهتمام كبير الانجازات السابقة لمؤتمر نزع السلاح. ونحن على استعداد لزيادة الانخراط في أعمال مؤتمر نزع السلاح وحريصون على العمل مع الدول الأعضاء فيه بأي شكل من الأشكال للمساهمة في أنشطته وإعادة تنشيط جهودنا الجماعية في مجال نزع السلاح. وبما أن تايلند تعلق أهمية على مساهمات المجتمع المدني بصفة عامة، فإننا نتطلع أيضاً إلى زيادة مشاركته في مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

وبما أن نزع السلاح ينطوي على أمن جميع البلدان، فيجب أن يكون من حقها المشاركة في عملية المناقشة والتفاوض على قدم المساواة. وتهتم بلدان عديدة خارج المؤتمر بالمشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مجموعة غير رسمية من الدول التي لها مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي. وتتألف المجموعة غير الرسمية من دول تقع في مناطق جغرافية مختلفة. ولدينا نفس الاعتقاد وهو ضرورة أن تكون

عملية التفاوض في مؤتمر نزع السلاح أكثر شمولاً وشفافية وأن تشترك فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة، نظراً لما لنتائج المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح من أثر عالمي وأثر واسع النطاق.

ولذلك تود تايلند تكرار الدعوة التي وجهت باسم المجموعة في الاجتماع الرفيع المستوى للتصدي جدياً لمسألة توسيع عضوية المؤتمر وتعيين منسق خاص بشأن توسيع العضوية. ووردت مسألة التوسيع أيضاً بوضوح في ملخص رئيس الاجتماع الرفيع المستوى. ونحن نقدر الدعم الإيجابي الذي قدمه العديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة الهامة ونتطلع إلى استمرار دعمهم هذا العام. ونأمل أن يعين منسق خاص خلال دورة عام ٢٠١١. ونود في هذه الأثناء التأكيد على أن هذا التعيين وسيلة لبدء مناقشة هذه المسألة. ولا ينبغي أن ينظر إليه على أنه حكم مسبق على أي نتيجة.

وكما ذكر آنفاً، تقر تايلند بحاجة مؤتمر نزع السلاح إلى بدء عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن. لذا، لا ينبغي إساءة تفسير دعوتنا إلى تعيين منسق خاص ومناقشة مسألة التوسيع على أنها محاولة لصرف أنظار مؤتمر نزع السلاح عن أعماله الموضوعية. ونعتقد أنه يمكن متابعة أعمال مؤتمر نزع السلاح جنباً إلى جنب مع ذلك، وأن الهدف من توسيع العضوية هو تعزيز فعالية عمل المؤتمر وليس إعاقته.

وفي الختام، أتمنى لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح النجاح في أعمالهم في دورة عام ٢٠١١ وأتطلع إلى سماع أنباء إيجابية عن أعمال مؤتمر نزع السلاح في وقت قريب.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم، السيد الوزير، وشكراً على كلماتكم الرقيقة الموجهة لرؤساء هذا العام وعلى تعليقاتكم. وسنعلق الجلسة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة الوزير.

*علقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٤٧.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لهذا المؤتمر أن يرحب بوزير خارجية كوبا، سعادة السيد برونو رودريغيس باريا. سيدي الوزير، إننا نشكركم على انضمامكم إلى المؤتمر اليوم لأن في هذا دلالة على حرص كوبا على المساهمة في عمل هذا المحفل. ولكم الكلمة يا سيدي.

**السيد رودريغيس باريا** (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لقد أنشئت الأمم المتحدة بعد أن لقي ٦٠ مليون شخص حتفهم في الحرب العالمية الثانية وذلك بهدف الحفاظ على الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وطلب أول قرار اتخذته الجمعية العامة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ بالتحديد إنشاء لجنة لدراسة المشاكل التي أثارها اكتشاف الطاقة الذرية ودعا في الفقرة ٥ من منطوق القرار إلى إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي تنطبق عليها مواصفات أسلحة الدمار الشامل، من الترسانات الوطنية.

وبعد مرور خمسة وستين عاماً هناك مخاطر جدية ووشيكة تهدد وجود البشرية. فتدهور الأوضاع المعيشية في جميع أنحاء العالم نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري، ووجود أسلحة نووية، هما التحديان الرئيسيان لبقاء الجنس البشري. ومن شأن استخدام جزء ضئيل فقط من الترسانة النووية الضخمة في العالم، أي انفجار ١٠٠ رأس حربي، أن يتسبب في شتاء نووي.

وإن تدمير الأسلحة النووية وحظرها المطلق هما الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الدول أو أي شخص لها وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً الأسلحة التقليدية المتطورة ذات القوة القاتلة المماثلة. والحل الوحيد هو نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة.

ويجب وضع حد للتلاعب السياسي بشأن عدم الانتشار القائم على المعايير المزدوجة والمصالح السياسية ووجود ناد لأطراف مميزة تواصل تطوير الأسلحة النووية وتحاول في الوقت ذاته انتهاك الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من جانب بلدان الجنوب.

ويجب وضع حد نهائي لمفهوم الردع النووي كأساس للمذاهب العسكرية التي لا يمكن قبولها أو الدفاع عنها والتي تشجع على حيازة مثل هذه الأسلحة إلى الأبد بدلاً من المساهمة في نزع السلاح النووي.

وقد منحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولاية لهذا المحفل للتفاوض حول معاهدات متعددة الأطراف بشأن هذا الموضوع منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وقد فشل هذا المؤتمر في تنفيذ هذه الولاية المتعلقة بنزع السلاح النووي. وقد فشل أيضاً في الامتثال لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تنص بوضوح على الالتزام بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي بحسن نية.

ونحن نحث الولايات المتحدة، بوصفها القوة النووية الرئيسية، على وقف معارضة التفاوض حول اتفاقات ملزمة تتيح لنا في نهاية الأمر التخلص من التهديد النووي في غضون فترة تحدد سلفاً.

وسعياً إلى إحراز تقدم في هذه المهمة، قدمت حركة بلدان عدم الانحياز اقتراحاً يستحق الاهتمام يحدد خطة عمل تضع جدولاً زمنياً محدداً لخفض الأسلحة النووية تدريجياً حتى يتم القضاء عليها وحظرها تماماً نهائياً بحلول عام ٢٠٢٥ كأقصى حد. ويشمل الاقتراح أيضاً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويحث على ضرورة إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط، حيث إن إسرائيل هي البلد الوحيد الذي يعارض ذلك. وتحقيق ذلك سيكون معناه الإسهام بمعنى الكلمة في إزالة التهديدات بنشوب صراع وانتشار الأسلحة النووية وإحلال السلام الدائم في هذه المنطقة التي تمر بفترة مضطربة وتواجه تهديداً بتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا.

وتؤيد كوبا اعتماد برنامج عمل في إطار مؤتمر نزع السلاح وقالت في عدة مناسبات إنها مستعدة للتفاوض في نفس الوقت حول معاهدة تزيل وتحظر الأسلحة النووية ومعاهدة تحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة تقدم ضمانات أمنية فعالة للدول التي، مثل كوبا، لا تمتلك الأسلحة النووية ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ولدى مؤتمر نزع السلاح القدرة على الشروع في هذه المفاوضات بصوت واحد. وما ينقص هو الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك.

ويشكل التفاوض حول معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية تدبيراً إيجابياً لا يكفي مع ذلك إلا إذا كانت هناك خطة والتزامات واضحة بشأن المراحل التي ستكمل هذا التدبير، أي إذا لم تحدد خطوات اللاحقة لتحقيق نزع السلاح النووي.

ومن أجل الحفاظ على السلام، يجب علينا القضاء على كل ما يهدده. فمن غير المقبول في عالم اليوم أن يزداد الإنفاق أكثر فأكثر على وسائل شن الحرب وأن يقل على النهوض بالحق في التنمية. فعلى مدى السنوات العشر الماضية، ازداد الإنفاق العسكري بنسبة ٤٩ في المائة، ليصل إلى أرقام فلكية تقدر بمبلغ ١,٥ تريليون دولار.

فبواسطة الموارد المكرسة الآن للأسلحة، من الممكن مكافحة الفقر المدقع الذي يؤثر حالياً في ١,٤ مليار شخص في جميع أنحاء العالم أو إطعام أكثر من ١,٠٢ مليار جائع في العالم أو منع وفاة ١١ مليون طفل كل عام من الجوع والأمراض التي يمكن الوقاية منها أو تعليم ٧٥٩ مليون بالغ القراءة والكتابة.

واضطلاع مؤتمر نزع السلاح هذا بولايته سيمكنه من تقديم مساهمة مهمة لتغيير الوضع الراهن الذي لا يستفيد منه إلا الأقوياء. ويجب أن نبدأ عملنا بأقصى سرعة ممكنة وأن نؤكد على احترام حق الإنسان والشعوب في العيش بسلام في عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلينا واجب المساهمة في بناء نظام عالمي مختلف على أساس التضامن الإنساني والعدالة، تحل فيه النزاعات بالحوار والتعاون لوضع حد لفلسفة النهب التي تؤدي إلى اندلاع الحرب واستخدام القوة.

ونظراً للمخاطر الجدية التي تهددنا، دعونا نضع جانباً ما نعترض عليه أو ما يفرقنا ودعونا نتحد لحفظ السلام والكوكب وحياة الأجيال المقبلة. وستتولى كوبا رئاسة مؤتمر نزع السلاح هذا العام مسترشدة بهذه الأهداف وبعزم راسخ بألا يفقد هذا المحفل المهم جدواه بسبب مقاومة التغيير وغياب الإرادة السياسية.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم، السيد الوزير، وأشكركم على تعليقاتكم. وسوف نعلق الجلسة لبضع دقائق لانتظار وزيرة بنغلاديش.

وأود أن أطلب منكم التكرم بالانتظار لمدة خمس أو سبع دقائق، لأن وزيرة بنغلاديش تنهي الإدلاء ببيانها أمام مجلس حقوق الإنسان. وللأسف لم نستطع العثور على وزير كوريا، وسيتعين علينا من ثم الانتظار حوالي خمس أو ثماني دقائق. وشكراً جزيلاً لكم.

*علقت الجلسة الساعة ١١/٥٩ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٣.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف للمؤتمر أن أرحب بوزيرة خارجية بنغلاديش، السيدة ديبو موني. ونحن سعداء بوجودكم هنا في المؤتمر مرة أخرى، سيدتي الوزيرة، ونقدر أيضاً ما أنجزته بنغلاديش من عمل خلال فترة الرئاسة. فقد أسهمت بنغلاديش في أعمال هذا المحفل، ونحن متأكدون من أنها ستواصل الإسهام فيه. ولك الكلمة، يا سيدتي.

**السيدة موني** (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): السيد الرئيس، إنه فعلاً لشرف عظيم لي أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى. واسمحوا لي أن أعرب عن بالغ تقديري للرئاسة الشيلية لتوجيه أعمال هذا المؤتمر بكفاءة.

وقد ألقيت كلمة أمام هذا المؤتمر منذ عام خلال فترة رئاسة بنغلاديش لهذا المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وعقدت آمال كبيرة في ذلك الوقت على أن تمكين المؤتمر من بدء أعماله الموضوعية في وقت قريب. وللأسف، تلاشت تلك الآمال حيث لا يزال المؤتمر عاجزاً عن اعتماد برنامج عمل. فبرغم الجهود التي بذلتها الرئاسات المتعاقبة، لا يزال القلق يساورنا لأن توافق الآراء لبدء العمل الموضوعي لا يزال بعيداً عن متناول مؤتمر نزع السلاح. ونحن نتكلم كثيراً ولكننا لم ننجح في ترجمة ذلك إلى عمل وعندما نتحمس للعمل، يصبح إيجاد أرضية مشتركة أمراً أكثر صعوبة.

على أن ذلك لا يعني ضرورة تسلم لليأس. فنحن نشهد حدوث عدد من التطورات الإيجابية وإن كانت خارج هذا المؤتمر. فالمبادرات التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف الحد من الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح في إطار متعدد الأطراف، مشجعة حقاً. وأعتقد أن تنفيذ التوصيات وإجراءات المتابعة المقترحة من جانب الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك، يمكن أن يسهم أيضاً في استئناف المؤتمر لعمله.

وقد تشجعنا بتصديق الولايات المتحدة وروسيا معاهدة ستارت الجديدة. ومع ذلك، تعتقد بنغلاديش كدولة ملتزمة بشكل لا لبس فيه بنزع السلاح العام والكامل، أنه ينبغي لأكبر الجهات الحائزة في العالم للأسلحة النووية أن تكون أكثر استعداداً لخفض ترساناتها النووية بدرجة أكبر.

وتلاحظ بنغلاديش أن الولايات المتحدة قد التزمت صراحة لدى استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، بوضع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تمتثل لمعاهدة عدم الانتشار خارج حدود الهجوم النووي. ومع أن هذا المبدأ إعلاني، فإننا نعتقد أنه خطوة في الاتجاه الصحيح.

وكعضو مسؤول ومساهم في المجتمع الدولي، أثبتت بنغلاديش مراراً التزامها الراسخ بصون السلم والأمن العالميين. ونحن مقتنعون بأن الأسلحة ليست جزءاً من الحل الرامي إلى تحقيق عالم آمن ومسالم. وتدعم بنغلاديش جميع المبادرات التي قد تؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في مبادرة الصفر العالمية، أي إزالة جميع الأسلحة النووية في أنحاء العالم أجمع، على مراحل وبشكل ممكن التحقق منه.

وتولي بنغلاديش أولوية كبيرة لضمانات الأمن السلبية. ونعتقد أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة المطلقة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار تحقيق هذا الهدف في نهاية المطاف، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحق المشروع في الحصول على ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبناء على ذلك، فإننا نحث المؤتمر على التفاوض في وقت مبكر حول صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية. ونحن نعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو أنسب محفل لإجراء هذه المفاوضات، لأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أعضاء فيه.

وتؤيد بنغلاديش إجراء مفاوضات حول معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى. ونعتقد أن هذه المعاهدة يجب أن تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبفعالية وينبغي أن تشمل جميع المخزونات الموجودة. ولقد لاحظنا وجود ميل لاستكشاف سبل بديلة لإبرام معاهدة كهذه خارج هذا المؤتمر. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح الذي يضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية كأعضاء، هو المحفل المناسب لمعالجة هذه المسألة.

ونحن نشاطر الرأي القائل بأن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية. ولا بد من استكشافه لأغراض سلمية فقط. وندعم كل الجهود الدولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتؤيد بنغلاديش إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن هذا الحل قد لا ينطبق على كل المناطق، بما فيها منطقتنا في جنوب آسيا. ولذلك فإننا نعتبر هذه الفكرة خطوة مؤقتة ريثما يبرم صك عالمي يتيح ضمانة أمنية شاملة.

وتؤيد بنغلاديش الرأي القائل بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون متقبلاً للأصوات العالمية المنادية بنزع السلاح. وينبغي أن يفسح المجال للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية العاملة من أجل السلام والتنمية. فبمقدورها أن تعرض وجهات نظر وأفكار إضافية قد تثري أعمال المؤتمر.

ونحن نرى الفوائد التي يمكن أن تتحقق بالنهوض بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. فإزاء تعدد مشاكل التنمية التي تعرقل تقدمنا الاقتصادي والاجتماعي، لا بد لنا من

خفض الإنفاق على التسلح وتحويل الأرباح إلى التنمية، لا سيما وأن المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا تشكل سوى كسور من الإنفاق العسكري العالمي الحالي. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن تخصيص ما بين ٤٠ و٦٠ مليار دولار أمريكي سنويا على مدى السنوات الخمس المقبلة سيمكّننا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا المبلغ لا يمثل سوى ٣ إلى ٤ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي السنوي.

ولا يمكننا الاستمرار في حشد هذه الموارد الضخمة للتسلح في حين أن شعبنا يعاني من الجوع والبطالة ومعرض للإصابة بالأمراض ولتغير المناخ والكوارث الطبيعية وليس بوسعه الحصول على الخدمات الأساسية.

وتعتقد بنغلاديش اعتقاداً راسخاً بأن نزع السلاح والتنمية يعززان بعضهما بعضاً بصورة عكسية. وكبلد له التزام دستوري صارم بنزع السلاح العام والكامل، فإنه ليس هناك ما يشوب مصداقية بنغلاديش في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولقد كنا في طليعة البلدان في جنوب آسيا التي انضمت إلى جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف تقريباً، بما في ذلك معاهدة حظر الانتشار النووي ومعاهدة حظر التجارب النووية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسمية وبروتوكولاتها الإضافية.

وقد شهدنا فترة اجتاحت فيها تغيرات عميقة جميع أنحاء العالم. ورغم كل الصعاب، أصبحت الشعوب تعبر عن تطلعاتها إلى الحرية والديمقراطية. ولن تعزز هذا الاتجاه إلا في إطار عالم مترابط. ولا بد للمؤتمر في هذه الفترة الحرجة من إحراز تقدم نحو إيجاد حلول من أجل السلام والرخاء في العالم. وينبغي لأعضاء مؤتمر نزع السلاح المشاركة بحسن نية، وإظهار الالتزام القوي والمرونة وإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف المؤتمر.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي بثلاثة اقتراحات محددة. إذ ينبغي إجراء مناقشات منظمة بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع، بما يفضي في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات. ويجوز لرئيس المؤتمر بذل الجهود للاستفادة من المشاورات التي جرت في الأشهر الأخيرة وتوجيه المؤتمر نحو المناقشات الرسمية. وينبغي تعزيز المشاركة على أعلى مستوى سياسي. فبدون الالتزام السياسي اللازم، لن تؤدي المناقشات التقنية إلى حلول. وينبغي أن يواصل الأمين العام جهوده لتهيئة بيئة مؤاتية من شأنها أن تيسر التوصل إلى توافق الآراء في المؤتمر.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم سيدتي الوزيرة على كلماتكم الرقيقة الموجهة إلى الرئيس وعلى وجهات نظركم ومقترحاتكم. وسوف نعلق الجلسة الآن لبضع دقائق قبل الاستماع إلى آخر المتكلمين في هذا الصباح وهو وزير كوريا.

*علقت الجلسة الساعة ١٢/٣٢ واستؤنفت الساعة ١٢/٣٥.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لهذا المؤتمر أن يستقبل نائب وزير الشؤون الخارجية والتجارة لجمهورية كوريا، معالي السيد مين دونج سيوك. السيد نائب الوزير، إن مشاركتكم في المؤتمر اليوم تبرز مدى إسهام بلدكم في الماضي والحاضر في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأدعوكم إلى مخاطبة المؤتمر. ولكم الكلمة يا سيدي.

**السيد مين** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، يسرني أن أكون معكم اليوم في الدورة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام، وهي الفترة الأكثر حرجاً. وتود جمهورية كوريا، كدولة تؤيد بشدة الجهود المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار، أن تعرب عن تهانيها للسيد بيدرو أويارسي، سفير شيلي، والرؤساء الخمسة الآخرين على توليهم رئاسة مؤتمر نزع السلاح التي تنطوي على تحديات وتتميز مع ذلك بالحيوية. وأؤكد لكم دعم حكومة بلدي الكامل وتعاونها طوال هذا العام.

وقد شهد العالم على مدى السنوات القليلة الماضية، تقدماً كبيراً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وعقدت قمة الأمن النووي في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠. واجتمع زعماء العالم في مؤتمر القمة لتبادل فهمهم لخطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي والحاجة إلى تقليص هذا التهديد من خلال تعزيز الأمن النووي.

وبعد مرور شهر واحد، اجتمعت بلدان من مختلف أنحاء العالم في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد عام ٢٠١٠ لمناقشة سبل تعزيز نظام هذه المعاهدة. واعتمدت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بتوافق الآراء للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وفي رأينا، لخصت هذه الوثيقة أهداف ورغبات جميع البلدان في ٦٤ إجراء صالحة لمدة خمس سنوات إلى حين موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠١٥.

وعلى إثر إحراز هذا التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بدأ الشهر الماضي نفاذ معاهدة ستارت الجديدة البالغة الأهمية بين كبرى الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية وعززت الزخم العالمي في سبيل بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتبر جمهورية كوريا ذلك بمثابة حجر أساس رئيسي في مجال نزع السلاح وتقدر الجهود التي بذلتها البلدان.

وفي ظل هذا الوضع، ستستضيف جمهورية كوريا قمة الأمن النووي المقبلة في عام ٢٠١٢. وأعتقد أن القمة ستكون فرصة عظيمة لتسليط الضوء على التهديدات التي يشكلها الإرهاب النووي وبيان الإنجازات التي حققها المجتمع الدولي وتقديم توجيهات لبناء عالم أفضل وأكثر أمناً.

والأمن النووي قضية تتطلب من جميع بلدان العالم بذل جهود مشتركة. كدولة غير حائزة للأسلحة النووية تقوم بتنفيذ برنامج نووي مدني فعال يمتثل امتثالاً كاملاً لالتزامات

عدم الانتشار، فإن لدى جمهورية كوريا الكثير مما يمكنها تقديمه للإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى منع الإرهاب النووي وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ولا شك أن مؤتمر نزع السلاح كان لمدة عقود المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في العالم الذي تولدت عنه معالم رئيسية مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بينما نواصل رحلتنا إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونظراً مع ذلك، إلى سباته الذي دام أكثر من عقد من الزمان، فقد تخلف المؤتمر الآن فيما يبدو عن اللحاق بالتطورات الأخيرة التي حدثت في مجال نزع السلاح. وقد لاحظنا أن العديد من الوفود عبرت مراراً عن شواغلها هذا العام أيضاً. فمن الواضح أن صبر المجتمع الدولي بدأ ينفد.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد مرة أخرى أن الوقت قد حان لإحياء آلية مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في تحقيق نتائج ملموسة. ويتوقع العالم من المؤتمر وضع المعالم الجديدة للخطوة التالية على خارطة طريق نزع السلاح. ونذكّر بأن وزراء العالم قد اقترحوا خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل وأن يشرع على الفور في إجراء مناقشات موضوعية في عام ٢٠١١.

ولدينا في إطار مؤتمر نزع السلاح، إمكانات كافية للانطلاق في مناقشاتنا على أساس برنامج العمل لعام ٢٠٠٩ (CD/1864). وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت آراء كثيرة حتى الآن للخروج من المأزق، كتحديد موعد لسير العمل العادي للمؤتمر والتطبيق المرن لقاعدة توافق الآراء فيما يتخذه من إجراءات. وإلى جانب هذه الجهود الداخلية الرامية إلى تنشيط المؤتمر، تلقى المؤتمر أيضاً دعماً خارجياً: استعرض المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح جميع الخيارات المتاحة، بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. وما يحتاجه مؤتمر نزع السلاح فعلاً الآن هو العمل وليس إجراء نقاشات لا نهاية لها.

وترى جمهورية كوريا أن المجتمع الدولي يشاطر الرأي الذي مؤداه أن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة هي القضية الأكثر نضجاً وإلحاحاً للتفاوض بشأنها ضمن جميع القضايا المعروضة على مؤتمر نزع السلاح. فالتفاوض على هذه المعاهدة أمر لا غنى عنه، ليس فقط من أجل عدم الانتشار النووي ولكن أيضاً من أجل نزع السلاح النووي.

وستكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية، إلى جانب بدء سريان معاهدة حظر التجارب النووية في المستقبل. وتكتسي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حيوية بالنسبة إلى النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار من الناحيتين الرمزية

والموضوعية. وفي هذا السياق، يمكن لولاية شانون المتعلقة بمعاهدة يمكن التحقق منها بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية، أن تكون نقطة بداية جيدة لإجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة.

وبمجرد أن تبدأ المفاوضات حول هذه المعاهدة، يمكننا أن نطمئن إلى أن الزخم سيؤدي إلى مزيد من المناقشات بشأن قضايا رئيسية أخرى، مثل نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية، بطريقة شاملة ومتوازنة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتناول القضية النووية الخاصة بكوريا الشمالية. وفي الواقع، فقد تجاهلت كوريا الشمالية بشكل سافر ولفترة طويلة دعوات المجتمع الدولي المتكررة لنزع الأسلحة النووية. وعلى مر السنين، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي وأجرت تجربتين نوويتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كشفت كوريا الشمالية أنها شيدت منشأة لتخصيب اليورانيوم وأنها تقوم بإدارتها. ويشكل ذلك انتهاكاً واضحاً لقراري مجلس الأمن ذوي الصلة ١٧١٨ و١٨٧٤. ومن المؤسف أن كوريا الشمالية لم تظهر حتى الآن أي استعداد للتخلي عن برامجها النووية.

ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نبذل الجهود على مستويين: فبينما ننفذ بإخلاص قراراي مجلس الأمن ذوي الصلة لإرسال رسالة قوية تفيد بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي إزاء السعي لامتلاك أسلحة نووية، نترك باب الحوار مفتوحاً وذلك بتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المحادثات السداسية. ونحن نريد تحقيق تقدم جوهري في نزع السلاح النووي عندما تستأنف المحادثات السداسية، وليس المحادثات السداسية في حد ذاتها. ولهذا السبب فإننا نحث كوريا الشمالية على إبداء أولاً التزام صادق بنزع السلاح النووي باتخاذ إجراءات. وإلى أن تبرهن كوريا الشمالية بوضوح تام بأنها صادقة بشأن نزع السلاح النووي، يجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد لوقف سعي هذا البلد لامتلاك أسلحة نووية بشكل نهائي.

ويحدوني أمل صادق مرة أخرى في أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يمكنه من الشروع في إجراء مفاوضات موضوعية في أقرب وقت ممكن. وأود أن أؤكد أننا جميعاً في قارب واحد. والعالم ينتظرنا لكسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح بالتحلي بالحكمة والمسؤولية الجماعية.

السيد الرئيس، نحن نأمل بأن ترشدنا قيادتكم على خير وجه.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً جزيلاً السيد نائب وزير. وأود أيضاً أن أشكركم على كلماتكم الرقيقة الموجهة إلى الرئيس وجميع رؤساء هذا العام. ونحن ممتنون لتعليقاتكم ونأمل أن نراكم مرة أخرى في المؤتمر.

وسوف نعلق الجلسة لبضع دقائق حتى يتسنى لي مرافقة الوزير إلى خارج القاعة.

*علقت الجلسة الساعة ١٢/٤٨ واستؤنفت الساعة ١٢/٥٠.*

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): قبل أن أختتم هذه الجلسة الصباحية، تلقيت طلباً من السيد سو، سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأخذ الكلمة. ولكم الكلمة، سيدي السفير.

**السيد سو** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، لم أكن أنوي في الواقع أخذ الكلمة هذا الصباح في اللحظة الأخيرة. على أن ممثل كوريا الجنوبية هو الذي طلب مني أخذها.

وللتحدث بصراحة، يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً المزاعم التي وردت في كلمة ممثل كوريا الجنوبية والتي تعتبر استفزازاً خطيراً. إذ ليس في الإشارات التي قدمها ما يساعد مؤتمر نزع السلاح على الإطلاق في الاضطلاع بعمله بل إنها مخالفة لتوقعات جميع الوفود. وليس لدى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أدنى شك في أن كوريا الجنوبية على علم تام بجوهر القضية النووية وما يجب القيام به وكيفية حلها بطريقة تكفل تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة.

وتدرك كوريا الجنوبية أيضاً سبب تأزم وتوقف سائر أنواع الحوارات. وينبغي تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية لأنها نتاج للسياسة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة. وليست كوريا الجنوبية على علم بموقفها وهو أنه لا يحق لها التدخل في هذه القضية، وهي تتحدث عنها في هذا المحفل. وتثير كوريا الجنوبية ضجة حول هذه القضية، بينما لا تقول أي شيء للولايات المتحدة. وعلى كوريا الجنوبية أن تضع أيضاً في اعتبارها أن القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية قضية يجب تناولها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وباختصار، اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة رسمياً فتح محادثات غير مشروطة ومبكرة بين سلطات كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية لتسوية الوضع المتأزم السائد في كوريا في أقرب وقت ممكن. ورداً على ذلك، تحدت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة هذا الاقتراح من خلال إجراء تدريبات عسكرية مشتركة. ويعرف الجميع هنا أنهما بدأتا أمس مناورات عسكرية تحت اسم التصميم الرئيسي/فرخ النسر ٢٠١١. وتستمر التدريبات العسكرية المشتركة لأكثر من عشرة أيام ضد بلدي. فقد عادتا مرة أخرى إلى هذا النوع من الاستفزاز الشديد ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مما قد يجر المنطقة إلى حافة الحرب. ويذكرنا الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية مرة أخرى بخطورة

الآلية الحالية لوقف إطلاق النار والحاجة الملحة إلى إبرام معاهدة سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ولكن الولايات المتحدة لا تزال ترفض القيام بذلك.

السيد الرئيس، لن آخذ الكثير من الوقت ولكن وفد بلدي ينتهز هذه الفرصة ليحتفظ بحقه في العودة إلى هذه المسألة في مرحلة لاحقة من أجل توضيح موقفه تماماً من الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية.

**السيد الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): شكراً لكم، السيد السفير. لقد وصلنا بذلك إلى نهاية عملنا هذا الصباح وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر الساعة ١٥/٠٠ من بعد ظهر هذا اليوم.

*رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.*